الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

الخارجية في رسالة إلى مجلس الأمن: نأسف لإصرار دول على رفـض الاعتـراف بواجـب الدولـة السوريـة بحمايـة شعبهـا من الإرهـاب

دمشق
سانا
الصفحة الاولى
السبت 19-1-2013
وجهت وزارة الخارجية والمغتربين أمس رسالة إلى رئيس مجلس الامن الدولي ردا على قيام عدد من الدول بتقديم رسالة مشتركة إلى مجلس الامن الدولي لاحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية بزعم قلق تلك الدول على الوضع الانساني في سورية وسعيها لوقف انتهاكات حقوق الانسان.

واكدت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتها ان الحكومة السورية تشارك تلك الدول قلقها من تطورات الاوضاع الانسانية في سورية وانتهاكات حقوق الانسان التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة والتي تشكل تحولا كبيرا عن الاستقرار والامان وحرية الدين والمعتقد التي كانت تتمتع بها سورية والسوريون قبل الازمة الا ان الحكومة السورية تأسف لاصرار تلك الدول على انتهاج مقاربة خاطئة ترفض الاعتراف بواجب الدولة السورية في حماية شعبها من الارهاب المفروض عليها من الخارج.

ولفتت الوزارة إلى انه لم يعد خافيا على احد التمويل والتدريب والايواء الذي تتلقاه المجموعات الارهابية المسلحة من دول بعينها بعضها وقع على الرسالة المشتركة والذي تتم تغطيته بحملات سياسية واعلامية تسعى لحماية جرائم تلك المجموعات المسلحة والاساءة للدولة السورية واتهامها بتلك الجرائم كما يؤسفنا ان تقوم سويسرا الدولة المودعة للاتفاقيات الاساسية في القانون الدولي الانساني والمعروفة سابقا بحياديتها وموضوعيتها بقيادة هذه الحملة الظالمة والمضللة ضد بلد عضو في الامم المتحدة والدفاع عن ممارسات المجموعات الارهابية.

وعرضت وزارة الخارجية والمغتربين الجهود والآليات الوطنية للمحاسبة والتي كانت موضوع عدد من الرسائل التي وجهتها إلى رئيس مجلس الامن الدولي والامين العام للامم المتحدة في اوقات سابقة موضحة ان سورية شكلت لجنة تحقيق وطنية مستقلة ونزيهة وذات مصداقية للتحقيق في كل الشكاوى بانتهاكات حقوق الانسان من قبل المدنيين والعسكريين وقد شكلت فروع لها في كل المحافظات السورية وقامت اللجنة باحالة الجزء الاعظم من اعمالها إلى المحاكم المختصة للنظر فيها وبقي عدد من الشكاوى قيد التحقيق لدى اللجنة وقد تم بالفعل احالة عدد من المتورطين باعمال تتنافى مع واجباتهم الوظيفية إلى المحاكم اي انه لم يتم استنفاد الجهود الوطنية كمقدمة اولى واساسية قبل اتخاذ اي خطوات نحو احالات إلى جهات دولية.

واكدت الوزارة ان تحرك الدول الموقعة على الرسالة يؤكد مرة أخرى ممارستها الرياء والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالازمة في سورية وقوانين حقوق الانسان الدولية بشكل عام ففي الوقت الذي يعربون فيه عن قلقهم بشأن الشعب السوري وبشأن القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان الدولي فانهم يتغاضون ويتجاهلون الدعم الذي تتلقاه المجموعات المسلحة سياسيا واعلاميا ولوجستيا وعسكريا بينما بعض الموقعين يدعمونها بالسلاح والمال بشكل مباشر من اجل خرق القانون الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي وتعرقل بعض الدول الموقعة الحوار الوطني السوري والتوصل إلى حل سلمي للازمة وفقا للبرنامج السياسي الذي طرحه السيد رئيس الجمهورية في السادس من هذا الشهر والذي اودعناكم نسخة منه بعد اعلان البرنامج بأيام.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين انه لو كانت النيات صادقة لدى الدول الموقعة على الرسالة في رفع المعاناة الانسانية عن السوريين ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان في سورية فان الطريق الصحيح للقيام بذلك لا يمر عبر تحركات تصعيدية وتحريضية تصب الزيت على النار وانما تمر عبر مايلي:

1- ممارسة الضغوط على الدول التي تمول وتؤوي وتدرب وترسل الارهابيين إلى سورية ليمارسوا ارهابهم ضد السوريين وهم الذين يسعون إلى تدمير النسيج الاجتماعي السوري الفريد في العيش المشترك ويعملون بشكل ممنهج على تدمير البنى التحتية وتدمير الاقتصاد الوطني وسرقة الغذاء والدواء والوقود وحرمان المواطنين من هذه المواد الاساسية وبيعها على طريقة تجار الحروب.

2- ممارسة الضغوط على اصحاب الفتاوى التي تقدم الذرائع لقتل وخطف وتعذيب السوريين وتدمير او نهب ممتلكاتهم واقناع من يقومون بهذه الممارسات الهمجية بانها جهاد يكافأ مرتكبوه بالجنة ولا يخضعون للمحاسبة وفق القانون الدولي.

3- رفع العقوبات الاحادية غير القانونية وغير الاخلاقية المفروضة على سورية والتي تمثل عقوبات جماعية على الشعب السوري وكان لها دور مباشر في تفاقم الوضع الانساني في سورية وانتهاك حقوق السوريين وحرمانهم من مقومات الحياة الاساسية بما فيها الوقود والغذاء والدواء وهو اجراء انسحبت تأثيراته السلبية حتى على الجهود الاغاثية التي تقوم الامم المتحدة بها 0.

وان هذه العقوبات تشكل انتهاكا واضحا لقانون حقوق الانسان الدولي وقرارات الامم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.

4- العمل بشكل جدي على وقف تدفق السلاح إلى المجموعات الارهابية المسلحة والذي يتم تصنيع بعض منه في عدد من البلدان الموقعة على الرسالة بينما تقوم دول أخرى من الموقعين بتوريد المسلحين إلى سورية لقتل وترويع السوريين، وان آلة القتل التي تتولاها المجموعات المسلحة في سورية والمسلحون التكفيريون الذين يعملون على تصوير ما يقومون به ونشره على اوسع نطاق ممكن عبر الانترنت والفخر به ما كانت لتحدث لولا السلاح المتاح لها ولولا التغطية الاعلامية والسياسية التي تحظى بها من دول عدة.

واكدت وزارة الخارجية والمغتربين ان التحرك في الاتجاه الذي تسعى اليه الدول الموقعة على الرسالة لن يسهم في رفع المعاناة الانسانية ووقف انتهاكات القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان الدولي التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة وانما ستجد هذه المجموعات فيه دعما لها ولممارساتها واعطاءها شرعية لمزيد من القتل والدمار مشيرة إلى انه لابد من التذكير بما يتوجب على الدول الموقعة على الرسالة من القيام به لدعم الجهود الدولية في حل الازمة سياسيا من خلال حوار وطني يعيد للسوريين الامان والاستقرار ويحقق طموحاتهم بالطرق السلمية بعيدا عن تعقيد الامور بما لا يخدم انهاء الازمة.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية